فشل الحكومة هل يدفع الانتقالي الجنوبي إلى إيجاد حلول بديلة؟

ما سبب انهيار العملة المحلية وأزمة الوقود؟

الأمناء/ القسم السياسي :

تعيش المحافظـــات الجنوبية المحررة في وضع اقتصادي وخدماتي ومعيشي صعب للغاية، رغم تواجد حكومة اتفاق الرياض المناصفة بين الانتقالي والشرعية والتي جاءت نتيجة فســـاد الإصلاح الذي يسيطر على شرعية الرئيس هادي.

وعلى الرغم مـــن التفـــاؤل والدعم الإعلامي التي حظيت به الحكومة الجديدة عند وصولها العاصمة عدن قبل أكثر من خمســـين يوما، إلا أنها فشلت في إيجاد حلول تعيد الاســـتقرار وتنعش الاقتصاد المنهار وتوفر الخدمات الأساسية وتدفع المرتبات المتوقفة.

ولم تقدم حكومة المناصفة شيئا يذكر حيث تبقى الخطـــوة الوحيدة التي قامت بها حكومة المناصفة هـــي الانتقال من فنادق الرياض إلى قصر معاشيق.

حكومة المناصفة.. خمسون يومًا من الفشل؟

ومنذ وصـــول الحكومة الجديـــدة قامت بصرف راتب شهرين فقط، من أصل ثمانية أشهر منقطعة، للموظفين العسكريين، فيما لا تزال تتهرب من صرف المرتبات المتبقية، ما يؤكد عجزها وفشلها منذ البداية.

ولم يقتصر فشـــل الحكومة على ملف المرتبات، بل كان الملف الاقتصادي والخدماتي من أبرز الملفات التي فشلت فيها الحكومة الجديدة، حيث وصل سعر الصرف الريال اليمني أمام الدولار إلى 900، ويقترب من الألف ما يؤكد أن هنـــاك كارثة اقتصادية قادمة بسبب فشل الحكومة.

ويعاني المواطن في المناطـــق المحررة من ارتفاع في أســـعار المواد الغذائية، مع غياب المرتبات وغياب الرقابة على التجار المتلاعبين بالأســـعار كلما ارتفع سعر الصرف، الذي يقع على عاتق حكومة المناصفة برئاســـة معين عبدالملك ويبقى المواطن هو الضحية ومن يدفع فاتورة الفشل.

واتهم تقرير للخبراء الدوليين إدارة البنك المركزي بالفســـاد، ونهب ما يقارب 500 مليـــون دولار من الوديعة السعودية، ما يكشف عن وقوف جهات نافذه تمارس الفساد داخل الشرعية.

وتطابقت وثائق نشرها برنامج سرطان الأوطان للمتورطين في غســـيل أموال البنـــك المركزي اليمني الذي أشار إليه تقرير الخبراء الأمميين.

ونـــشر البرنامـــج وثائق حصرية تكشـــف عن مبالغ ضخمة من البنك المركزي اليمني لحســـاب بنك التضامن الإسلامي.

وقـــال الصحفي ماجد الداعـــري إن الأموال التي كشـــفها البرنامج، ذهبت لتجار ونافذين في السلطة وقيادات عليا في الدولة وسُلمت بالشوالات لأشخاص ليس لهم أي صفة قانونية، وأن المســـؤول الأول هو محافـــظ البنك محمد زمام والجهات المســـؤولة عن الرقابة والإشراف.

كهرباء عدن ضحية الصراعات السياسية

منذ تطهير العاصمة عدن من مليشـــيات الحوثي في 2015 م لا يزال ملف الكهرباء في المدينة يغرق في مستنقع الفســـاد وضحية الصراعات السياسية، من قبل بعض القوى التي لا تريد لعدن الاستقرار.

وحاول الانتقالي الجنوبي حل مشـــكلة الكهرباء إلا أن هناك قوى متحكمة بقرار الرئاســـة تصر على إفشال محاولاته، وتســـتخدم أفظع الخطط لإفشاله سواء عن طريق الوقود أو عدم دفع مستحقات بعض المحطات المؤجـــرة ومماطلة دفع حقوق التاجر الذي يورد الوقود.

وقام محافظ العاصمة عدن الأســـتاذ أحمد حامد لملـــس بجهود كبيرة لانتشـــال مؤسســـة الكهرباء من الفساد المتراكم في المؤسســـة نتيجة غياب دور الشرعيـــة الإخوانية منذ تحريـــر المدينة، وقام لملس بتوقيف الفاسدين فيها.

حكومة المناصفة.. هل فشلت؟ أم تم إفشالها؟

ويعمل المحافظ لملس بكل جهد في ملف الكهرباء رغـــم الصعوبات التي تقف في طريقه، حيث قام في أكثر من مرة بتوفير الوقود للمحطة من بعض التجار، لتفادي خروجها عن الخدمة بشكل نهائي.

وتعاني مؤسسة الكهرباء خلال هذا الأسبوع من انقطاعات متواصلة بســـبب نفاد الوقود وعدم سداد مستحقات التاجر الذي رفض وزير المالية مؤخرا دفع المستحقات رغم توجيهات رئيس الحكومة بصرفها.

ويلعب التاجر النافذ أحمـــد صالح العيسي، دورًا بارزًا في صناعة الأزمات فيـــما يخص الوقود الذي احتكـــر توريده مســـتغلا نفوذه في مكتب رئاســـة الجمهورية ودائما ما يقف خلف أي أزمة للمشتقات النفطية في المحافظات المحررة.

من يقف وراء فشل حكومة المناصفة؟

وأكـــد المجلس الانتقالي الجنـــوبي دعمه لإنجاح حكومة المناصفة في مهامهـــا، وخرج في أكثر من تصريح يؤكد ذلك، لكن هناك جهات نافذة تعمل على وضع عراقيل أمام أي نجـــاح لهذه الحكومة المنبثقة من اتفاق الرياض الذي يسعى حزب الإصلاح الإخواني المتحكم بقرار الرئيس هادي إلى إفشالها.

ويســـتغل حزب الإصلاح نفـــوذه داخل الشرعية، وضعف الرئيس هـــادي لتمرير مخططاته وإضعاف دور الحكومـــة الجديدة في المناطق المحررة وتجييش الشارع هناك ضد الحكومة وإبعاد الأنظار عن الحزب الذي كان المتهم الأول أمـــام المواطن في المحافظات المحررة.

ويرى مراقبون أن القوى اليمنية التي قامت بغزو الجنوب سابقا وحاليا ترى في الجنوب غنيمة وملكية خاصة بها حيث تحاول تركيع الشعب الجنوبي وإفشال الانتقالي الذي يعتبر جزءا من حكومة المناصفة.

واعتـــبر الصحفي عادل اليافعي الفشـــل الحكومـــي في توفـــير الخدمـــات وإعادة الاستقرار فشـــلا متعمدا تقف خلفه أطراف معادية للجنوب، مشـــيرا إلى أن هذه الأطراف هدفها إغراق عدن في مستنقع الفساد.

وقال اليافعـــي إن الجميـــع في المناطق المحررة تنفست الصعداء عند وصول الحكومة إلى عدن واستبشروا حينها بتغيير الوضع بعد عذاب طويل، ولكن ما نراه من انحدار متعمد مخيف يؤكد أن أيادي العبث الظالمة وعصابات 7/7 لن تترك عدن حتى تقضي على شـــعبها كاملا ومهما وقعـــت من اتفاقيات ومهما تم التنازل ومنحوا الفرص.

الخبير الاقتصادي د. مساعد القطيبي قال: «حزب الإصلاح فشل في إفشال تشكيل الحكومة بموجـــب اتفاق الريـــاض واليوم يســـعى بكل قوة لإفشـــال الحكومة المنبثقة عنه». موضحا أن الجنوبيين جاهزون للتعامـــل مع كل مؤامراتهم ودسائسهم.

قيادي: فشل الحكومة سيدفع الانتقالي لإيجاد حلول بديلة لإنقاذ البلاد

وقال ســـعيد الجمحي رئيـــس مركز دعم صناعة القرار في الجلـــس الانتقالي: «تمـــّر البلاد بأوضاع صعبة على المســـتوى الاقتصادي والمعيشي، نتيجة سياســـة الضغط بالحـــد الأقصى التي تمارســـها الشرعية». مشـــيرا إلى أن هذه السياســـة هي التي ســـتدفع المجلس الانتقالي لإيجاد حلول بديلة لإنقاذ البلاد التي أرهقها الفساد.

واختتـــم الجمحـــي: «إن التطويـــل ولعبة عض الأصابع ستضر الجميع».

ومن جانبه أكد الدكتور حسين لقور بن عيدان أن السكوت على ســـلوك حكومة المناصفة الفاشل أمر يجب أن لا يطول وأن لا يســـتمر وإلا سيصبح شركاء الحكومـــة جميعا مجرمين في نظـــر من ينتظرون حقوقهم.

وأضاف بن عيـــدان «إن معين ليس أنظف من بن دغر في الفســـاد، وضعه أمـــام حقيقته يجب أن لا يتأخر، فالناس فاض بهـــا ولم تعد تحتمل مزيدا من المعاناة والفقر وهم ينعمون بالخيرات».

مفاوضات الحل الشامل.. جنوب متمسّك بـالمشاركة الفاعلة

الأمناء / خاص :

فيما يدفع المجتمـــع الدولي نحو إجراء مفاوضات سياسية ترمي إلى إخماد لهيب الحـــرب في اليمن التي طال أمدهـــا أكثر مما يُطـــاق، فإنّ إشراك الجنـــوب في هذه المفاوضات يظل عنصرًا رئيسيًّا ولا بديل عنه من أجل إنجاح هذا المسار.

ودائمًا ما تؤكّد القيادة السياسية الجنوبيـــة، المتمثلـــة في المجلـــس الانتقالي، حق الجنوب في المشـــاركة في المفاوضات للتعبـــير عن قضيته العادلة ومســـاعي شعبه الرامية إلى استعادة الدولة وفك الارتباط.

وفي هـــذا الإطار، شـــدّد عدنان الكاف، عضو هيئة رئاســـة المجلس الانتقـــالي الجنوبي، عـــلى ضرورة مشـــاركة جميـــع الأطـــراف في المفاوضات الأمميـــة، وقال إنّ نجاح أي اتفاق أو مســـار سياسي مرهون بشموليته واســـتدامته، موضحا أن اتفـــاق الرياض جاء لـــيرسي قواعد التشاركية.

وأضـــاف إنّ فشـــل مفاوضـــات اجتماع تبـــادل الأسرى التي جمعت ممثلي نظام الشرعية المخترق إخوانيًّا ومليشيا الحوثي المدعومة من إيران دليل عـــلى حتمية انضـــمام جميع الأطراف للمفاوضات.

تأكيدات الانتقالي، التي وردت على لســـان عدنان الكاف، جاءت لترسم إطارًا جنوبيًّا في إطـــار التعامل مع مســـتجدات الوضع الراهـــن، وهو إطار يشـــمل إشراك الجنوب وقيادته السياسية «المجلس الانتقالي» في أي مسار تفاوضي.

إشراك المجلـــس الانتقـــالي في المفاوضـــات هو حـــقٌ ورد في بنود اتفـــاق الرياض الموقـــع بين المجلس الانتقالي ونظام الشرعية في نوفمبر من العـــام قبل المـــاضي، ولا يمكن للقيادة الجنوبيـــة أن تتنازل عن هذا الحق الأصيل بأي حالٍ من الأحوال.

تأكيدات الانتقالي على حفظه لحق المشاركة في أي مسار تفاوضي تحمل أهمية بالغة فيما يتعلق بالتعاطي مع المحاولات الإخوانيـــة الخبيثة لعرقلة مشاركة الجنوب في هذا الإطار، وذلك تحســـبًا لأنْ تحقق القضية الجنوبية مزيدًا من المكاسب في الفترة المقبلة، تعـــزّز تحـــركات الجنوبيـــين نحو استعادة دولتهم.

الخبـــث الإخواني تجـــلّى واضحًا في محاولة نظام الشرعية أن يُصوِّر اتفاق الرياض بأنّه انتهى عند تشكيل حكومة المناصفة، لكن الحقيقة تقول غير ذلك، فتشـــكيل الحكومة هو أحد البنود المهمة وليـــس الغاية النهائية لاتفاق الرياض.

تمسُّـــك الانتقالي بالمشـــاركة في المفاوضات يضـــع الجنوب وقضيته العادلة طرفًا رئيسيًّا على طاولة الحل الشـــامل، وهذا الأمـــر يعني تحقيق المزيد من المكاســـب لقضية الجنوب تحت قيادة المجلـــس الانتقالي، الذي نجح طوال الفترة الماضية في تحقيق العديد مـــن الانتصـــارات على كافة الأصعدة.